تنظيم التجارة الخارجية

دكتور الفونس عزيز

١ ــ اسس تنظيم التجارة الخارجية (١)

ان نجاح اى قطاع فى تحقيق اهدافه لا يتوقف فقط على استخدام الاسلوب العلمى فى تخطيط نشاط هذا القطاع ، أو وضوح الاطار التنظيمى الذى ينظم تسلسل مراحل اعداد خطة القطاع ومتابعة تنفيذها بين الاجهزة المختصة ، أو اقتراح السياسات الاقتصادية المختلفة للتأثير فى نشاط هذا القطاع بهدف خلق الظروف والشروط المهيئة لامكان تحقيق اهداف خطته ، وانما يتوقف ايضا على ملاءمة وسلامة الهيكل التنظيمى للقطاع ٠

ففى الاقتصاد المخطط تخطيطا شاملا وحيث تعكس خطة التنمية الشاملة الترابط العضوى للقطاعات المختلفة للاقتصاد القومى يبرز عامل التنظيم كعامل هام فى انجاح خطة التنمية ٠ ان وضوح خريطة الهيكل التنظيمى العام للاقتصاد القومى وتحديد الاطار التنظيمى لكل قطاع وهيكله التنظيمى الداخلى مشكلة تفرض نفسها وبشكل دورى حيث تختلف العلاقات والظروف باختلاف مراحل التطور لتباين التركيب القطاعى للاقتصاد القومى فى كل مرحلة ٠

ان التنظيم الامثل للاقتصاد القومى ولاى قطاع فى الاقتصاد المخطط تخطيطا شاملا يتحدد فى ضوء مقدرته على تحقيق المهام التالية :

١ ــ الاعداد السليم للخطة ٠

٢ ــ تنفيذ الخطة عند أعلى مستوى من الكفاية بما يمكن من تحقيق أهدافها ٠

٣ ــ متابعة تنفيذ الخطة ٠

هذه بشكل عام المقومات الاساسية التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند تحديد الهيكل التنظيمى لاى قطاع ، ولكن بالاضافة فان لكل قطاع خصائصه الخاصة التى تترك طابعها المميز على الهيكل التنظيمى الخاص به ٠

---

(١) انظر مقال د. فؤاد مرسى « تنظيم التجارة الخارجية » ــ مجلة مصر المعاصرة ــ يوليو سنة ١٩٦٧ ٠

أسس تنظيم التجارة الخارجية فى الاقتصاد المخطط :

يمكن أن تتحدد الاسس العامة فى تنظيم التجارة الخارجية فى الاقتصاد المخطط تخطيطا شاملا على الوجه الاتى :

أولا : تركيز نشاط التجارة الخارجية فى مؤسسات التجارة الخارجية ·

ثانيا : قصر نشاط شركات التجارة الخارجية على التجارة الخارجية ·

ثالثا : التخصص السلعى بين شركات التجارة الخارجية .

رابعا : ايجاد الصيغة التنظيمية الملائمة لتنسيق نشاط قطاع التجارة الخارجية مع قطاعات الاقتصاد القومى الاخرى ·

أولا ـ تركيز نشاط التجارة الخارجية فى مؤسسات التجارة الخارجية :

يثور الجدل كثيرا حول ما اذا كان من الافضل قصر نشاط التجارة الخارجية على مؤسسات التجارة الخارجية المتخصصة أم يترك نشاط التجارة الخارجية حرا تباشره مختلف المؤسسات فى القطاعات الاخرى · ويستند الرأى الثانى الى حجج مختلفة من أهمها أن فصل الانتاج عن التجارة الخارجية يسبب الكثير من المشاكل لوحدات الانتاج ، فهذه الوحدات ترى ان مؤسسات التجارة الخارجيةلا تستطيع أن تأخذ فى الاعتبار أو تدقق فى المواصفات الفنية الدقيقة لمستلزمات الانتاج والسلع الاستثمارية المستوردة ، كما أن تحميل مؤسسات التجارة الخارجية وحدها عبء استيراد كل ما يلزم للاقتصاد القومى من آلاف السلع الوسيطة والاستثمارية لا شك يثقل كاهلها ، كما انها لا تستطيع أن تحافظ على التوقيت الزمنى المطلوب فى استيراد مختلف السلع الامر الذى قد يترتب عليه عدم تشغيل المصانع بكامل طاقاتها أو قد يؤدى ذلك بمؤسسات الانتاج ان تبالغ فى طلبات استيرادها لتكوين احتياطى أكبر من النسب التى تعتبر مثلى من وجهة نظر الاحتفاظ بالمخزون المناسب مما يزيد من عبء تكلفة وتمويل المخزون . هذا عن الاستيراد . أما عن التصدير فمؤسسات الانتاج ترى أيضا أن مؤسسات التجارة الخارجية لاتتوافر لديها الخبرة أو المعرفة الفنية التى تؤهلها لابراز المواصفات والخصائص الفنية الدقيقة لكثير من السلع المصدرة ، وبالتالى فمؤسسات الانتاج اقدر من مؤسسات التجارة الخارجية على القيام بالدعاية وتسويق منتجاتها فى الخارج · وايضا تدعى مؤسسات الانتاج أن ابتعادها عن مباشرة نشاط التجارة الخارجية لا يساعدها على الوقوف على أحدث التطورات التكنولوجية فى الخارج ·

ولكن مهما تعددت حجج الرأى القائل بعدم تركيز التجارة الخارجية فى يد مؤسسات التجارة الخارجية فانه يجب أن نأخذ فى الاعتبار أن كثيرا من مشاكل الاستيراد والتصدير التى تشكو منها مؤسسات الانتاج لا ترجع الى فصل الانتاج عن التجارة الخارجية وانما ترجع فى المحل الاول الى عدم الوصول بعد

الى التخطيط الامثل للتجارة الخارجية ، والى عدم الوصول الى التنظيم الامثل للتجارة الخارجية والى عدم تزويد قطاع التجارة الخارجية بكافة الامكانيات التى تساعده على مباشرة نشاطه عند أعلى مستوى من الكفاية ٠

وفيما يلى استعراض لاهم الاعتبارات التى تدعونا الى القول بافضلية تركيز نشاط التجارة الخارجية فى مؤسسات التجارة الخارجية :

١ ــ ان مبدأ التخصص النوعى الذى أخذنا به لا شك فى انه أحد العوامل التى ساهمت فى تطوير النشاط الاقتصادى لمختلف القطاعات حيث انه يساعد على حصر المشاكل الخاصة والمميزة لكل قطاع والتعرف على واقعهاودقائقها الامر الذى يمكن من مواجهتها واقتراح الحلول المناسبة ٠ فلا شك أن لكل قطاع مشاكله المعقدة ، فلقطاعات الانتاج مشاكلها الخاصة والمتميزة عن مشاكل قطاعات التجارة الخارجية أو التجارة الداخلية أو النقل ٠٠ الخ ، وكذلك داخل قطاعات الانتاج تختلف ايضا نوعية المشاكل فلقطاع الزراعة مشاكله الخاصة به والتى تختلف عن مشاكل قطاع الصناعة ، ومشاكل قطاع الصناعات الكيماوية تختلف عن مشاكل قطاع الصناعات الهندسية ٠٠ وهكذا ، الامر الذى يؤدى بنا الى القول بضرورة عدم تحميل قطاع بمشاكل قطاع آخر ٠

ان نشاط التجارة الخارجية يرتبط به كثير من المشاكل كدراسة الاسواق الخارجية والعوامل التنافسية السائدةمنسعرية وتكنولوجية ٠٠٠ الخ دراسة الاثار الناجمة عن قيام التكتلات الاقتصادية الاقليمية ، ودراسة سياسات التجارة الخارجية والصرف الاجنبى للبلاد المختلفة ، ودراسة مشاكل تمويل التجارة الخارجية وعمليات الاقتراض الاجنبى ومشاكل النقل البحرى والتأمين ، وغير ذلك من المشاكل العديدة . أن الادراك التام لطبيعة هذه المشاكل وتعقيدها يوضح أهمية عدم تحميل قطاعات الانتاج بمشاكل قطاع التجارة الخارجية ويوضح ضرورة قيام أجهزة متخصصة لتحمل عبء هذه المشاكل ٠

٢ ــ أن شيوع عمليات التجارة الخارجية بينجهات اختصاص متعددة تنتمى الى قطاعات مختلفة يضعف من المقدرة على التخطيط السليم للتجارة الخارجية ٠ ان احد الشروط الاساسية للتخطيط الناجح يتمثل فى القدرة على تناول مشاكل القطاع فى صورة شاملة مترابطة ، لذلك فشيوع عمليات التجارة الخارجية بين جهات متعددة وما ينجم عنه من صعوبة تحديد حجم الفوائض المتاحة للتصدير واحتياجات الاستيراد فى اطار مترابط لا يساعد على التخطيط السليم للتجارة الخارجية ٠

ان التحديد السليم لاهداف الواردات اجمالا وتفصيلا يصعب ان يتم بمعزل عن بعضها البعض ، أن تحديد اهداف الواردات من جانب جهات متعددةلا يساعد على تخطيط الواردات وترتيبها فى شكل أولويات . وكذلك يصعب تحديد أهدافالصادرات بمعزل عن بعضها البعضفالكثير من الصادراتذات

طابع تنافسى فى استخدام عوامل الانتاج . وأيضا يصعب تحديد أهداف الصادرات بمعزل عن اهداف الواردات اجمالا وتفصيلا · اجمالا لان المقدرة على الاستيراد تحددها امكانيات التصدير ، وتفصيلا لان الكثير من سلع التصدير والواردات ذات طبيعة احلالية .

لذلك فعدم وجود جهاز مسئول تتركز فيه مسئولية تنسيق عمليات التصدير والاستيراد تخطيطا وتنفيذا على مستوى الاقتصاد القومى يضعف ولا شك من المقدرة على التخطيط السليم للتجارة الخارجية ، الامر الذى يؤدى الى اعداد ميزانية نقدية يغلب عليها طابع المساومة عند تحديد تقديراتها ولا تعكس تماما امكانيات التصدير واحتياجات الاستيراد مما لايساعد على تحقيق اهداف خطة التنمية ·

٣ ــ هذا وبالاضافة فان تشتيت التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا بين جهات متعددة متفرقة لا يمكن من قياس « كفاءة » قطاع التجارة الخارجية ، بمعنى قياس « العائد الاجتماعى » لنشاط التجارة الخارجية « كوحدة واحدة »، ان وجود هذا التشتيت يتصر مفهوم الربح أو العائد على المفهوم العادى الذى يتمثل فى تحقيق فائض على مستوى الوحدة نتيجة البيع باسعار أعلى من اسعار الشراء · مثل هذا المفهوم يتعارض وقياس « كفاءة » القطاع فى الاقتصاديات المخططة تخطيطا شاملا ، تلك « الكفاءة » التى تعنى العائد الاجتماعى لنشاط القطاع والذى يتمثل فى مساهمته المباشرة وغير المباشرة فى دفع معدل نمو الاقتصاد القومى ·

ان نشاط قطاع التجارة الخارجية فى الاقتصاد المخطط تخطيطا شاملا يجب أن تقاس كفاءته ــ كأى قطاع ــ بدرجة مساهمته فى تحقيق اهداف خطة التنمية الشاملة ، لذلك فان تركيز عمليات التجارة الخارجية فى مؤسسات واحدة يمكن من قياس العائد الاجتماعى لنشاط التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا كنشاط لوحدة واحدة ، ويتمثل هذا العائد الاجتماعى فى تحقيق أهداف خطة التجارة الخارجية كأهداف متكاملة مع اهداف خطة التنمية الشاملة ·

أى ان تشتيت عمليات التجارة الخارجية بين أجهزة متعددة ومتفرقة باعاقته امكانية قياس العائد الاجتماعى لنشاط قطاع التجارة الخارجية يسلب التخطيط « الامثل Optimality » أهم اركانه ·

٤ ــ ان سياسات الاستيراد والتصدير والصرف الاجنبى المقترحة لتحقيق اهداف خطة التجارة الخارجية يجب أن يراعى فيها الترابط والتكامل ·· فمثلا رسم السياسة التصديرية للقطن يجب أن ترتبط بالسياسة التصديرية للغزل والمنسوجات القطنية من حيث الاسعار والحجم والتوزيع الجغرافى ، ورسم السياسة الاستيرادية لبعض السلع الاستهلاكية مثلا يجب أن تتقرر فى ضوء السياسة الاستيرادية الخاصة بمستلزمات الانتاج للصناعات المنتجة لهذه السلع ، وكذلك رسم السياسة التصديرية لبعض السلع يجب أن يرتبط بالسياسة

الاستيرادية لمستلزمات الانتاج فى الصناعات المنتجة لهذه السلع ، وايضا تحديد سياسة الاستيراد من بلد معين يجب أن يتم فى ضوء سياسة التصدير اليه ، ويعنى ذلك انه عند تحديد سياسة الصرف الاجنبى يجب أن يراعى مثلا أن يتقرر تحديد حجم المدفوعات الجارية بالعملات الحرة فى ضوء السياسة التصديرية المستهدفة مع بلاد العملات الحرة ، وهكذا ٠

ازاء هذه الاعتبارات فان شيوع عمليات التجارة الخارجية بين أجهزة متعددة تتبع قطاعات مختلفة لايمكن من مراعاة التكامل والتناسق بين سياسات التجارة الخارجية والصرف الاجنبى مما يضعف من فعاليتها وبالتالى قد تقصر من تهيئة الظروف الاقتصادية لتحقيق أهداف خطة التجارة الخارجية ٠

٥ ــ يتم التعامل فى الاسواق العالمية بين وحدات ذات طابع احتكارى ، ففى الاقتصاديات الرأسمالية تسيطر الشركات الاحتكارية العالمية على تجارتها الخارجية ، وفى البلاد الاشتراكية تسيطر مشروعات التجارة الخارجية الحكومية الضخمة على تجارتها الخارجية ٠ ازاء هذه الاوضاع السائدة فى الاسواق الخارجية فانه يتحتم تركيز التجارة الخارجية فى أجهزة متخصصة ضخمة تقف على قدم المساواة مع الاطراف المتعاملة فى الاسواق العالمية مما يمكنها من عقد الصفقات باحسن الشروط وافضلها ، هذا وبالاضافة فان كبر حجم الصفقات التجارية يؤدى الى خفض اسعار الاستيراد ٠ كذلك فان شركات التجارة الكبيرة اقدر على متابعة الاسعار العالمية ، وبالتالى يمكنها الاستيراد أو التصدير فى انسب الاوقات وبافضل الاسعار ٠

٦ ــ يؤدى تشتيت الاستيراد بين جهات متعددة الى عدم امكانية قيام سياسة واضحة المعالم من تنظيم المخزون على مستوى الاقتصاد القومى ، ولا يخفى ما لعدم تنظيم المخزون على مستوى الاقتصاد القومى من آثار سيئة ، فقد يحدث احيانا أن يزيد المخزون عن النسبة المفروض الاحتفاظ بها الامر الذى يعنى زيادة فى اعباء الاستيراد وبالتالى زيادة الضغط على ميزان المدفوعات ٠ كذلك فان الاحتفاظ بمخزون أكبر يؤدى الى تحمل نفقات أكبر لا مبرر لها ٠ وقد يحدث احيانا ان ينقص المخزون من بعض مستلزمات الانتاج عن النسبة المفروض مراعاتها مما لا يحقق التشغيل الكامل لطاقات بعض الصناعات الامر الذى قد يؤدى الى استكمال النقص فى مستلزمات الانتاج عن طريق الاستيراد فى أوقات غير مناسبة مما قد يؤدى الى رفع تكلفة الانتاج لارتفاع اسعار الاستيراد فى مثل هذه الظروف ٠

٧ ــ جرى العرف ان تمنح الشركات الاجنبية المصدرة شركات الاستيراد المحلية الكبيرة توكيلاتها وتحصل شركات الاستيراد مقابل ذلك على العمولات التجارية المقررة طبقا للعرف التجارى ولكن تشتت التجارة الخارجية بين جهات متعددة يترتب عليها عزوف الشركات الاجنبية المصدرة عن منح توكيلاتها

لشركات الاستيراد وتلجأ هذه الشركات الى انشاء مكاتب فنية لها دخل البلد للقيام باعمال الوكلاء وبذلك يضيع على الاقتصاد القومى مورد هام من العملات الحرة يتمثل فى العمولات التجارية . وفى هذا الصدد نود الاشارة الى أن اللجنة الاقتصادية بمجلس الامة كانت قد ذكرت فى احدى تقاريرها (١)انه قد ترتب على تشتت التجارة الخارجية بين أجهزة متعددة ضياع حصة كبيرة من العمولات المستحقة عن وارداتنا من البلاد الغربية حيث بلغت هذه العمولات ٩ر٠مليون جنيه فى ٦٧ــ٦٨ عن جملة واردات من هذه الدول بلغت حوالى ١٧٠ مليون جنيه ، فى حين ان العمولة التى كان يجب تقاضيها عن هذا الحجم من الاستيراد لا تقل بحال عن ٥ فى المائة اى حوالى ٥ر٨ مليون جنيه ، ذهب معظمها الى وكلاء مقيمين بالخارج او الى المكاتب الفنية الموجودة بالجمهورية ٠

ثانيا ــ قصر نشاط شركات التجارة الخارجية على التجارة الخارجية ٠

ترتيبا على ما سبق ذكره من ضرورة قصر نشاط التجارة الخارجية على أجهزة متخصصة ، فان ذلك يتضمن بديهيا ضرورة استبعاد اى نشاط غير التجارة الخارجية تقوم به شركات التجارة الخارجية وذلك لوصول هذه الشركات الى مستوى عالى من الكفاية فى اداء نشاطها ٠

ان الدوافع التى تدفع شركات التجارة الخارجية الى ممارسة أوجه نشاط أخرى غير التجارة الخارجية ، كالقيام مثلا باعمال تتعلق بالتجارة الداخلية ، تكمن اساسا فى السعى وراء تحقيق الارباح ولو أدى ذلك الى انكماش التعامل مع أسواق التصدير القائمة أو تراخى سياسة اكتساب أسواق جديدة فى الخارج . ويجرنا ذلك الى القول بضرورة اعتبار تحقيق شركات التجارة الخارجية لاهدافها المحددة فى خطة التجارة الخارجية معيارا اساسيا يستند اليه لمحاسبة هذه الشركات وتقييم نشاطها .

ثالثا ــ التخصص السلعى بين شركات التجارة الخارجية :

لما كانت التجارة الخارجية تتناول عدة مئات من السلع وتختلف من حيث طبيعتها وخصائصها وطرق تسويقها والاسواق التى تستورد منها أو تصدر اليها فانه من الافضل تقسيم هذه السلع الى مجموعات يستند فى تصنيفها الى توافر صفات وخصائص متجانسة او متقاربة وعلى ان تتخصص كل شركة من شركات التجارة الخارجية فى مجموعة سلعية أو أكثر ، استيرادا وتصديرا معا ٠ مثل هذا التخصص من جانب شركات التجارة الخارجية يمكنها من التعرف السليم على الخصائص الدقيقة ومواصفات السلع محل تخصصها وبالتالى لا يكون هناك محل لشكوى مؤسسات الانتاج الخاصة بعدم توافر الخبرة أو المعرفة الفنية للسلع التى تنتجها أو تستخدمها شركات الانتاج لدى شركات التجارة الخارجية التى تقوم بتصديرها او استيرادها ٠

---

(١) تقرير اللجنة الاقتصادية بمجلس الامة المنشور فى مضبطة الجلسة السادسة عشر (المعقودة يوم ١٦ ابريل سنة ١٩٦٩) ص ٢٠ .

وبالاضافة الى التخصص السلعى بين شركات التجارة الخارجية فانه داخل الشركة الواحدة يمكن ان يقوم تنظيمها الداخلى على اساس التخصص الجغرافى بمعنى أن يتخصص كل قسم من الاقسام الفنية الداخلية فى التعامل مع منطقة جغرافية معينة . وهذا يتيح الفرصة للشركة الواحدة من الالمام بظروف تسويق السلعة او المجموعة السلعية محل تخصصها فى مختلف الاسواق الخارجية والتعاقد بافضل الاسعار ٠

هذا وتجدر الاشارة الى أنه لما كانت كل شركة يمكن لها أن تتعامل مع مختلف المناطق والبلاد فى الخارج فان ذلك لا يعنى ان يكون لكل شركة مكاتب تجارية فى مختلف المناطق وانما تنظم المكاتب التجارية فى الخارج بحيث تكون تابعة لمؤسسة التجارة الخارجية ولا تتبع شركة معينة بالذات وحتى تكون فى خدمة جميع شركات التجارة الخارجية ٠

رابعا : ايجاد الصيغة التنظيمية الملائمة لتنسيق نشاط قطاع التجارة الخارجية مع قطاعات الاقتصاد القومى الاخرى ٠

ان قصر نشاط التجارة الخارجية على مؤسسات التجارة الخارجية وحدها يحتم ضرورة تنسيق نشاط قطاع التجارة الخارجية مع باقى اوجه نشاط القطاعات الاخرى . ولذلك فانه من الاهمية بمكان تحديد الصيغة التنظيمية الملائمة لتحقيق هذا التنسيق وخاصة مع قطاعات الانتاج ٠ وللوصول الى تلك الصيغة التنظيمية الملائمة يجب ان يؤخذ فى الاعتبار ان هذه الصيغة تعكس بشكل عام جانبا من جوانب الاطار التنظيمى العام الذى ينظم تسلسل مراحل اعداد خطة التنمية الشاملة على المستوى القطاعى بين مختلف الاجهزة والمستويات التنظيمية ٠

وتجدر الاشارة الى ان المجالس السلعية الحالية يمكن ان تكون الصيغة التنظيمية الملائمة لتنسيق التجارة الخارجية مع أوجه النشاط المختلفة الاخرى على ان الامر يقتضى تطوير هذه المجالس من حيث اختصاصاتها واسلوب العمل بها ومدى تمثيل مختلف القطاعات ٠

٢ ــ تنظيمات التجارة الخارجية فى الاقتصاديات الاشتراكية (١)

يتميز تنظيم التجارة الخارجية فى الاقتصاديات الاشتراكية بملامح عامة تعكس احتكار الدولة للتجارة الخارجية وسيطرتها التامة على نشاط هذا القطاع ٠ وهذه السيطرة من جانب الدولة تعكس من ناحية السمة الاساسية للاشتراكية والتى تتمثل فى الملكية الاجتماعية لادوات الانتاج ، كما تعكس من

(١) د. خليل حسن خليل « تنظيم قطاع التجارة الدولية فى الاقتصاديات الاشتراكية » مجلة مصر المعاصرة عدد ابريل سنة ١٩٦٥ ٠

ناحية أخرى ضرورة التنسيق بين التجارة الخارجية وباقى المتغيرات الرئيسية الاخرى للنشاط الاقتصادى من انتاج واستثمار واستهلاك كشرط اساسى من شروط ومقومات التخطيط الشامل وحتى تلعب خطة التجارة الخارجية دورها كعنصر اساسى من عناصر الموازنة فى خطة التنمية الشاملة ٠

وتتناول سيطرة الدولة على التجارة الخارجية جوانب التخطيط والتنفيذ والمتابعة والرقابة وبشكل عام تتكون تنظيمات التجارة الخارجية فى البلاد الاشتراكية من الاجهزة الرئيسية التالية :

١ ـ وزارة التجارة الخارجية

٢ ـ مشروعات التجارة الخارجية ٠

٣ ـ معهد ابحاث التجارة الخارجية

٤ ـ غرفة التجارة الخارجية ٠

٥ ـ اجهزة مساعدة أخرى ٠

أولا ـ وزارة التجارة الخارجية

تشرف وزارة التجارة الخارجية على مختلف أوجه النشاط فى قطاع التجارة الخارجية من حيث اعداد خطط التجارة الخارجية من مادية ونقدية واقتراح السياسات التجارية النقدية التى تمكن من تحقيق اهداف الخطة والاشراف المباشر على تنفيذ خطة التجارة الخارجية ومتابعة تنفيذها ٠ وايضا تعد وزارة التجارة الخارجية بمثابة حلقة اتصال بين الجهاز المركزى للتخطيط ومشروعات التجارة الخارجية ٠

وسوف نستعرض فيما يلى أهم الادارات الرئيسية التى تتكون منها بشكل عام وزارة التجارة الخارجية (سوف لا نشير الى الاقسام العادية التى تختص بشئون الادارة والتنظيم)

١ ـ ادارة التخطيط الطويل الاجل :

وتختص هذه الادارة باعداد الخطط المتوسطة والطويلة الاجل للتجارة الخارجية ، وتعد هذه الخطط فى ضوء الدراسات المتعلقة بتطور التركيب القطاعى للانتاج وانماط توزيع الاستثمارات فى الاجل الطويل ٠ وطبيعى فان التخطيط هنا يقتصر على توضيح الخطوط الرئيسية لاتجاهات التجـــارة الخارجية ولا يتعرض لتفصيلاتها ، وهذه الادارة على صلة وثيقة بمعهد التجارة الخارجية ٠

٢ ــ ادارة التخطيط القصير الاجل :

وتعد هذه الادارة من اهم ادارات الوزارة وتختص بالمهام التالية :

أ ــ اعداد الخطط القصيرة الاجل على مستوى تفصيلى سلعى (سنوية ونصف سنوية وربع سنوية) وتعد هذه الخطط فى ضوء اهداف الخطط المتوسطة والطويلة الاجل للتجارة الخارجية ٠

ب ــ اعداد خطط التوزيع الاقليمى ٠

جـ ــ اعداد خطط النقد الاجنبى (وبالتعاون مع وزارة المالية والبنك المركزى)

د ــ ترجمة الخطط السنوية الى خطط لمشروعات التجارة الخارجية ٠

هـ ــ متابعة تنفيذ الخطة السنوية وميزانية النقد الاجنبى وتحليل نتائج المتابعة ٠

هذا وتشمل هذه الادارة اقساما مختلفة منها قسم يختص بدراسة الاسعار وتقلباتها وتطوراتها فى الاسواق العالمية،وقسم آخر يختص بالنقل ويعدخطة نقل الصادرات والواردات بالتعاون مع مشروعات التجارةالخارجية ومؤسسة النقل (او وزارة النقل) ٠

٣ ــ ادارات السياسة التجارية ،

وتقسم هذه الادارات تقسيما جغرافيا حسب المناطق والبلاد (كادارة التجارة مع البلاد الاشتراكية وادارة التجارة مع البلاد الغربية ٠٠ الخ) وتختص هذه الادارات بعقد اتفاقات التجارة (فى ضوء الخطط السنوية والمتوسطة الاجل) والرقابة على تنفيذ هذه الاتفاقات كما وترسم هذه الادارات السياسات التجارية بالنسبة لمختلف البلاد ، وهذه الادارات على صلة وثيقة بالاقسام التجارية فى السفارات بالخارج ٠

٤ ــ ادارات التجارة :

تعد هذه الادارات المسئول الحقيقى عن التنفيذ الفعلى لخطة التجارة الخارجية ولها حق اصدار التوصيات المباشرة لمشروعات التجارة الخارجية ، لذلك فعمل هذه الادارات يتصل اتصالا وثيقا بمشروعات التجارة الخارجية ٠ وتقسم هذه الادارات حسب المجموعات الرئيسية من السلع (كادارة التجارة فى الالات ، وادارة التجارة فى السلع الغذائية وادارة التجارة فى السلع الكيماوية ... الخ) .

٥ ــ ادارة الاحصاء :

وتختص اساسا بكل مايتعلق باعداد بيانات واحصاءات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

المجلس الاستشارى للوزير :

ويتكون من وكلاء الوزارة ومديرى الادارات الرئيسية ومديرى مشروعات التجارة الخارجية ومدير معهد التجارة الخارجية ، ويعقد هذا المجلس اجتماعات بشكل دورى لمناقشة مشاكل التجارة الخـــارجية من تخطيطيـــة وتنفيذية ٠

ثانيا ـ مشروعات التجارة الخارجية

تعد مشروعات التجارة الخارجية جهاز التنفيذ الفعلى لخطة التجارة الخارجية حيث توزع عمليات التجارة الخارجية على مشروعات متخصصة تخصصا سلعيا استيرادا وتصديرا معا وذلك بالنسبة للعالم كله (اى أنه لا يوجد تخصص جغرافى بين مشروعات التجارة الخارجية المختلفة ولكن يوجد هذا التخصص الجغرافى بين الاقسام المختلفة داخل المشروع الواحد للتجارة الخارجية) هذا وتجدر الاشارة الى أن تنظيم التجارة الخارجية فى البلاد الاشتراكية لايميزه فقط احتكار الدولة للتجارة الخارجية ولكن ايضا يتميز بقصر القيام بعمليات التجارة الخارجية على مشروعات التجارة الخارجية فقط بمعنى أن هناك فصل بين نشاط التجارة الخارجية من ناحية ونشاط التجارة الداخلية والانتاج من ناحية أخرى الا فى حالات خاصة استثنائية .

وينقسم مشروع التجارة الخارجية عادة الى ثلاث ادارات رئيسية :

أ ـــ الادارة التجـــارية

ب ـــ الادارة الاقتصادية

جـ ـــ ادارة الرقابة والبيانات

أ ـ الادارة التجارية :

وتنقسم الادارة التجارية الى مجموعات تجارية وكل مجموعة تعمل فى سلعة خاصة ، وهذه السلعة التى تعمل فيها المجموعة تتعلق بالصادرات والواردات منها بالنسبة للعالم كله ويرأس كل مجموعة مدير له نائبان أحدهما يدير الاستيراد والاخر يدير التصدير ٠

والى جانب المجموعات التجارية التى تنقسم اليها الادارة التجارية يوجد قسمين آخرين هما قسم الدعاية وقسم المواصلات . ويختص قسم المواصلات بضمان وسائل النقل وملازمته لعمليات المشروع ٠

وأيضا تشمل الادارة التجارية قسمين آخرين هما القسم الاجنبى والقسم الفنى ٠ والقسم الاجنبى يقسم الى أقسام فرعية حسب المناطق والعمل الرئيسى لكل قسم من هذه الاقسام هو العمل على ايجاد وكلاء فى الخارج ومعظم هؤلاء الوكلاء على صلة بالمجموعات التجارية وهكذا فالقسم الاجنبى يربط المشروع بالعالم والاقسام الاقليمية المتفرعة من هذا القسم تربط المشروع بالاقليم

المعين · وكل قسم من هذه الاقسام يعمل على تحقيق الروابط بين الادارات الفنية المتعلقة بالسلع المصدرة ، وهو يربط نشاط الادارات المختلفة فى الخارج ·

أما القسم الفنى فهو يعمل مع جميع المشروعات المنتجة ويعالج المشكلات الفنيةالمتعلقة بالسلعالمصدرة ، وهو يربط نشاط الاداراتالمختلفة فىمشروع التجارة الخارجية بالمشروعات المنتجة المختلفة .

ب ــ الادارة الاقتصادية :

تنقسم هذه الادارة الى عدة اقسام اهمها الاقسام الاتية :

١ ــ قسم التخطيط :

يعد هذا القسم خطط الصادرات والواردات وميزانية النقد الاجنبى الخاصة بالمشروع ، كما يقترح الاجراءات والسياسات اللازمة لتحقيق اهداف خطة المشروع كما يقدم تقاريرا عن متابعة تنفيذ الخطة ·

٢ ــ قسم الاثمان وابحاث السوق :

يعد هذا القسم بيانات عن أسعار الصادرات والواردات التى يتخصص فيها المشروع وذلك فى مختلف الاسواق العالمية ، ويراجع أسعار جميع العقود التى يبرمها المشروع ، وكذلك يعد البحوث التسويقية بالنسبة للسلع التى يتخصص فيهـــا .

٣ ــ قسم العملات الاجنبية

ويختص هذا القسم بمتابعة تسديد القروض المستحقة على العملاء فى الخارج وكذلك الديون المستحقة للخارج ، وهو فى ذلك يتعاون مع بنك الدولة ويراقب جميع الوثائق قبل ان تعطى لبنك الدولة الذى يحقق أوامر مشروع التجارة الخارجية الخاصة بالمدفوعات الاجنبية مع العملاء فى الخارج

جـ ــ ادارة الرقابة والبيانات :

وتشتمل هذه الادارة على اقسام الاحصاء والمحاسبة والرقابة ·

ثالثا ــ معهد ابحاث التجارة الخارجية

يعد المعهد دراسات وابحاث عن مشاكل الانتاج والتقدم التكنولوجى والتجارة الخارجية فى مختلف البلاد والاسواق ، ويعمل فى هذا المعهد متخصصون فى مجالات التجارة الخارجية وفى مختلف فروع الصناعة من استهلاكية وانتاجية ، وتشمل الابحاث المتصلة بالتطور التكنولوجى فى البلاد

الاجنبية وأثر ذلك على اتجاهات التجارة الدولية أهمية خاصة فى دراسات المعهد · وللمعهد اتصال وثيق بادارة التخطيط الطويل الاجل فى وزراة التجارة الخارجية ·

رابعا ـ غرفة التجارة الخارجية

تلعب غرفة التجارة الخارجية فى البلاد الاشتراكية دورا هاما فى مجال تطوير علاقات التبادل التجارى الخارجى وفى مجال توثيق العلاقة بين قطاع التجارة الخارجية وقطاع الصناعة فى الداخل ومن أهم اختصاصاتها ما يلى :

١ ـ تنشىء اتصالات مع الهيئات الخارجية مثل الغرف التجارية والصناعية واتحاداتها واتحادات المستوردين والمصدرين والبنوك وخاصة فى الدول التى لا يوجد معها علاقات دبلوماسية وتنوب عن وزارة التجارة الخارجية فى عقد المعاهدات التجارية مع الهيئات شبه الرسمية فى البلاد التى لا توجد معها علاقات رسمية ·

٢ ـ تقوم الغرفة بدور ايجابى فى الاعداد للمفاوضات التجارية مع الدول الاجنبية ·

٣ ـ تستقبل الوفود التجارية الاجنبية وتبعث بوفود تجارية للخارج وتنظم المعارض ·

٤ ـ تناقش الغرفة مشاكل التعاون بين قطاع التجارة الخارجية والمشروعات الصناعية المختلفة فى الداخل وتعمـــل على توثيق العـــلاقة بين مشروعات القطاعين ·

٥ ـ تكوين جهاز للتحكيم لتسوية اوجه النزاع التى قد تنشأ بين أجهزة التجارة الخارجية والبلاد الاجنبية ·

خامسا ـ أجهزة مساعدة أخرى

توجد أجهزة أخرى مساعدة تدخل ضمن اطار تنظيمات التجارة الخارجية ، ومن أهم هذه الاجهزة مجموعة الاجهزة الحكومية والمصرفية التى يتصل عملها بالنقد الاجنبى مثل وزارة المالية حيث تختص احدى ادارتها بوضع الخطة المالية لمشروعات التجارة الخارجية واعداد ميزانية النقد الاجنبى وهى فى هذا الخصوص تتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وايضا البنك المركزى حيث تلتزم مشروعات التجارة الخارجية بالاحتفاظ بحساباتها لدى البنك المركزى وتختص بعض اقسام البنك بادارة عمليات النقد الاجنبى وتوزيع الحصص

النقدية على مشروعات التجارة الخارجية ، وذلك بالتعاون مع وزارتى التجارة الخارجية والمالية ، هذا فضلا عن اختصاص هذه الاقسام باعداد اتفاقات الدفع وترتيباتها مع الدول الاجنبية ومتابعتها .

ومن الاجهزة المساعدة الاخرى وكالة للتأمين على التجارة الخارجية وهيئة للمعارض وهيئة للرقابة على السلع المصدرة وتقدير صلاحيتها للتصدير ٠

٣ ــ تنظيمات التجارة الخارجية فى الاقتصاديات الرأسمالية

ان تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى فى الاقتصاديات الرأسمالية سواء بشكل مباشر او غير مباشر وان كان يمكن ان نلمس اثره فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى الا ان هذا التدخل اوضح ما يكون فى مجال التجارة الخارجية ، وذلك أمر طبيعى فى البلاد الرأسمالية التى يدفعهـا باستمرار نزعتها فى السيطرة الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة على الموارد الخارجية وأساسا فى البلاد المتخلفة وذلك من خلال توجيه التجارة الخارجية بمعناها الواسع والذى يشمل الصادرات والواردات السلعية والخدمات وحركات رؤوس الاموال بما يخدم مصالح الشركات الرأسمالية ٠ ان تدخل الدولة الرأسمالية فى قطاع التجارة الخارجية يهدف الى ان يسهم هذا القطاع بنصيب هام فى رفع معدل التراكم الرأسمالى وزيادة الارباح الاحتكارية عن طريق استغلال البلاد النامية بشتى أساليب السيطرة المباشرة وغير المباشرة على اسواقها وربط اقتصادياتها بمختلف السياسات والقيود التجارية والمالية واستنزاف ثرواتها فى شكل التحويلات من الفوائد والارباح وتوجيه الاسعار العالمية وشروط التبادل الدولى بما يخدم مصالح الاحتكارات العالمية ٠

وطبيعى فان تحقيق مثل هذه الاهداف استلزم تدخل الدولة الرأسمالية تدخلا واضحا فى مراعاة وتوجيه نشاط التجارة الخارجية فانشأت وشجعت قيام أجهزة حكومية وغير حكومية متخصصة لخدمة هذا النشاط : أجهزة احصائية لاعداد البيانات ونشرها ، اجهزة بحوث لاعداد الدراسات التسويقية ، اجهزة فنية لاقتراح السياسات التجارية (النقدية والمالية) واجهزة مصرفية لتمويل عمليات التجارة الخارجية وخدمة رؤوس الاموال والاستثمارات فى الخـارج .. الخ .

وفيما يلى استعراض سريع لاهم تنظيمات التجـارة الخارجية فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة (١) :

---

(١) وزارة التخطيط ــ لجنة بحوث الاستهلاك ــ مذكرة رقم ٢٦ ــ دراسات فى التجـارة الخارجية « أجهزة التجارة الخارجية فى الدول الرأسمالية » .

اجهزة التجارة الخارجية في الولايات المتحدة :

أهم هذه الاجهزة « مجلس التجارة » ولقد أنشىء فى سنة ١٧٨٦ باعتباره الهيئة المسئولة عن التجارة الخارجية والداخلية ، ويلاحظ تاريخ انشائه ودخول انجلترا مرحلة الثورة الصناعية الاولى وذلك فى الثلث الاخير من القرن الثامن عشر . وتتلخص أهم اختصاصات مجلس التجارة فيما يلى :

ـ اعداد ونشر البيانات عن التجارة الخارجية والاسواق الخارجية ·

ـ اقتراح سياسات الاستيراد والتصدير والصرف الاجنبى

ـ مراقبة الصادرات والواردات ·

ـ دراسة التشريعات التى تتعلق بالتجارة الخارجية ·

ـ اعداد التعريفة الجمركية ·

ـ التنسيق بين الهيئات المختلفة غير الحكوميـــة التى تهتم بالصـــناعة والتجـــارة .

ويتكون مجلس التجارة من عدة ادارات كادارة التجارة فيما وراء البحار وادارة العلاقات التجارية والمعاهدات وادارة تنمية الصادرات وادارة الهيئات الدولية وادارة الاستيراد وادارة التعريفة الجمركية وادارة احصاءات التجارة والصناعة . هذا ويعد المجلس بمثابة وزارة التجارة فى البلاد الاخرى .

ومن الاجهزة الحكومية الاخرى التى تختص بالتجارة الخارجية « مصلحة التجارة الخارجية » وتقوم بامداد الحكومة بالبيانات التى تساعدها على رسم سياستها التجارية وامداد المصدرين بالبيانات الخاصة بالاسواق الخارجية · وايضا « ادارة التمثيل التجارى » وأهم وظائفها الاعداد لعقد الاتفاقات التجارية واعداد الدراسات التسويقية والتقارير عن الحالة الاقتصادية فى مختلف الدول الاجنبية · وكذلك « ادارة ائتمان الصادرات » وهى هيئة تتبع مجلس التجارة وتختص بتأمين المصدرين ضد الخسائر المالية الناتجة من مخاطر الائتمان ·

اما عن الاجهزة غير الحكومية فمن أهمها « هيئة بحوث تجارة الصادرات البريطانية » وتختص اساسا بتزويد الاعضاء ببيانات تفصيلية عن الاسواق الخارجية ، و « اتحاد اعلان تجارة الصادرات البريطانية » ومهمته تنظيم الحملات الاعلانية فى الاسواق الخارجية ، و « المعارض التجارية » و « والغرف التجارية و « البنوك المتخصصة فى تمويل عمليات التجارة الخارجية » .

أجهزة التجارة الخارجية فى الولايات المتحدة :

أهم الاجهزة الحكومية التى تختص بالتجارة الخارجية هى « مصـــلحة التجارة » واهم ادارة بها « مكتب التجارة الخارجية » ويتكون هذا المكتب من ثلاث ادارات رئيسية هى ادارة الشئون الاقتصادية وتتكون من عدة أقسام كقسم الجمهوريات الامريكية وقسم الكومنولث البريطـــانى وقسم الشرق

الادنى . الخ وادارة تنمية وتنشيط التجارة وتتكون من عدة أقسام كقسم الوفود التجارية وقسم العلاقات التجارية ، وقسم تنمية الاستثمارات وقسم السياحة . ثم ادارة اعداد وتجهيز الصادرات وتتكون من عدة أقسام كقسم السلع الانتاجية وقسم الحاصلات الزراعية وقسم الرقابة الاستراتيجية .

وأهم اختصاصات مكتب التجارة الخارجية ما يلى :

ــ اصدار نشرات مختلفة تتناول احدث البيانات وتطور الاحوال الاقتصادية الدولية ٠

ــ متابعة التغيرات فى التعريفة الجمركية والرقابة على النقد ومجالات الاستثمار الجديدة ٠

ــ يساعد المكتب رجال الاعمال فى اختيار شركاء لهم او وكلاء موزعين ويقدم النصح بخصوص نوع المشروعات التى يمكن اقامتها حيث للمكتب صلات واسعة بعدد كبير من الشركات والافراد الذين يعملون فى التجارة الدولية ٠

ــ يعد المكتب قوائم باسماء وعناوين المصدرين والمستوردين فى مختلف البلاد ٠

ــ يقوم المكتب بتنظيم البعثات التجارية وزيارة المعارض وحل المنازعات والتحكيم فى المشاكل بين الامريكيين ورجال الاعمال فى البلاد الاجنبية ٠

ومن الاجهزة الحكومية الاخرى التى تختص بالتجارة الخارجية ما يلى :

ــ مكتب التعداد ويختص بجمع ونشر البيانات عن التجـــارة الخارجية واحصاءات النقل والتجارة العابرة .. الخ .

ــ مكتب الاقتصاد التجارى ويقوم باعداد وتحليل بيانات ميزان المدفوعات ٠

ــ مكتب الشئون الاقتصادية ويختص بمشاكل التمويل الدولى والسياسات التجارية والاتفاقا تالتجارية والمعاهدات ٠

ــ لجنة التعريفة الجمركية ومهمتها الاساسية تناول مشاكل التعريفة الجمركية ٠

ــ مكتب التمويل الدولى ويختص بالبرامج التى تتعلق باتفاقية بريتون وودز وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير كما يختص بالقروض وبرامج المساعدات المالية ٠

ــ بنك واشنطن للتصدير والاستيراد واختصاصه المساهمة فى التمويل وتسهيل عمليات التصدير والاستيراد ٠

اما عن الاجهزة غير الحكومية فمن أهمها اتحاد التحكيم ويختص بالتحكيم فى المشاكل التجارية فى الميدان الدولى ، ومعهد التأمين البحرى واتحاد التأمين

ويختص باعداد البيانات عن التشريعات الخاصة بالتجارة فى الداخل والخارج واثرها على عمليات التأمين ، والغرف التجارية وتختص بتنمية العلاقات التجارية مع البلاد الاجنبية كما تساهم فى رسم سياسة التجارة الخارجية واتحاد البنوك للتجارة الخارجية ويختص بنشر البيانات الخاصة بمشاكل تمويل التجارة الخارجية ٠

٤ ــ الاختلافات الاساسية بين تنظيمات التجارة الخارجية فى كل من البلاد الاشتراكية والبلاد الرأسمالية

من الاستعراض السابق لتنظيمات التجارة الخارجية فى الاقتصاديات الاشتراكية والاقتصاديات الرأسمالية يمكن تلخيص الاختلافات الرئيسية بينها فى الاتى :

١ ــ تنظيمات التجارة الخارجية فى البلاد الرأسمالية لا تتكامل فى اطار تنظيمى واضح المعالم بينما فى البلاد الاشتراكية تتكامل هذه التنظيمات فى اطار تنظيمى محدد تتحدد ابعاده فى ضوء ماتفرضه القواعد الاساسية لتخطيط قطاع التجارة الخارجية ٠

٢ ــ لا تتعدى مهام تنظيمات التجارة الخارجية فى البلاد الرأسمالية اعداد البيانات ونشرها وأعداد التنبؤات والبحوث واقتراح السياسات والقيـــام بمختلف أنواع الخدمات التجارية ، بينما فى البلاد الاشتراكية تتولى هـــذه التنظيمات مسئولية متكاملة تتمثل فى الاشراف على كافة المراحل المتتابعة والمتكاملة لنشاط التجارة الخارجية والتى تتمثل فى اعداد خطة هذا القطاع ثم تنفيذ هذه الخطة ثم متابعة التنفيذ وتقييم ماتحقق من اهداف

٣ ــ لا تشغل تنظيمات التجارة الخارجية فى البلاد الرأسمالية مشكلة تحقيق التنسيق والتوازن بين قطاع التجارة الخارجية وباقى قطاعات الاقتصاد القومى الاخرى ، فى حين أنه فى البلاد الاشتراكية تستخدم هذه التنظيمات من الادوات والسياسات مايعمل على تحقيق التنسيق والتوازن بين قطاع التجارة الخارجية وباقى القطاعات الاخرى ٠

٤ ــ تهدف تنظيمات التجارة الخارجية فى البلاد الراسمالية الى تهيئة الظروف المناسبة للوحدات العاملة فى مجال التجارة الخارجية لتحقيق اقصى مايمكن من الارباح الخاصة ، بينما فى البلاد الاشتراكية تهدف تنظيمات التجارة الخارجية الى تحقيق أهداف خطة التجارة الخارجية بما يسهم ايجابيا فى تحقيق أهداف خطة التنمية الشاملة . ويرجع ذلك الى اختلاف مفهـــوم « الكفاية » للنشاط الاقتصادى فى كلا النظامين « فالكفاية » فى اقتصـــاد السوق تتمثل فى تحقيق أقصى أرباح ممكنة دون النظر الى أية اعتبارات أخرى بينما تعنى « الكفاية » فى الاقتصاد الاشتراكى تحقيق أقصى عائد اجتماعى ممكن فى الاجل الطويل والذى يتمثل فى تحقيق أهداف خطة التنمية الشـــاملة الطويلة الاجل .